

# انترناشيونال دراج بوليسي كونسورتوم – IDPC (الاتحاد/ لائتلاف الدولي لسياسة المخدرات) دليل سياسة المخدرات لدى الاتحاد الدولي لسياسة المخدرات

## ملخص تنفيذي

الاتحاد/ لائتلاف الدولي لسياسة المخدرات (أي دي بيه سي/ IDPC) هي شبكة عالمية من الهيئات غير الحكومية والشبكات المهنية التي تتخصص في أمور تتعلق بإنتاج وإستخدام المخدرات غير القانونية. يهدف الاتحاد الى ترويج الجدال الموضوعي والمفتوح عن فعالية وتوجيه ومحتوى السياسات الدوائية على المستوى الوطني والدولي ومؤازرة السياسات القائمة على الاثباتات الفعالة في تخفيض الآثار المؤذية المتعلقة بالمخدرات، وهي تنتج أوراقا موجزة وضعية وترسل التقارير عن المنظمات الأعضاء فيها عن أمور خاصة تتعلق بالمخدرات كما تعرض الخدمات الاستشارية الى صانعي السياسة والمسؤولين حول العالم.

## مقدمة

تواجه كافة الحكومات في العصر الحالي تحديات معقدة متنامية في تقرير كيفية التجاب مع المشاكل النابعة من أسواق المخدرات غير الشرعية واستخدامها في اقاليمها. ولقد أدرك صناع السياسة حول العالم بأن الحرب التقليلية ضد المخدرات لم تثمر في إجتثاث الأسواق غير المشروعة أو تخفض بشكل ملموس مستويات إستخدامها ، وتغني هذه الحقيقية الواقعية بأن الحكومات تحتاج الآن لإتخاذ سياسات وبرامج متوازنة ومتكاملة فعالة في إحتواء ثقل السوق غير الشرعي والعمل في الأوان ذاته على الحد من الآثار المؤذية المصاحبة لها – أي الجريمة المتعلقة بالمخدرات والمخاطر اللاحقة بالصحة العامة والآثار الاجتماعية على الأسر والمجتمعات.

يعتبر حصر وتعريف الاستراتيجيات والبرامج الصائبة للدول الفرادي ، خاصة خلال فترات تخفيض النفقات العامة تحديا مشبطا . ومع ذلك، فإن على الحكومات مواجهة هذه التحديات بكل حرص خلال السنوات القادمة نظرا لأن تطویر سياسات دوائية طويلة الأجل قد أثبت بأنه ينطوي على آثار طويلة الأجل في الأوضاع الاجتماعية وعموما والانتاجية الاقتصادية لكل دولة على حدة.

يمكن لصناع السياسة الإحساس بشعور غامر من جراء الحجم الضخم للتحويل والابحاح وخيارات السياسة وكثيرا من حالات الجدال الاحادية الجانب في مجال سياسة المخدرات، كما يتعرضون أيضا للضغط من الجمهور والإعلام الراغبة بحلول سريرة وسياسة المعارضة المتطلعين الى إنتقادم نتيجة إخفاقهم أو نتيجة "تساهلهم حيال المخدرات". وبالاضافة الى ما تقدم، كثيرا ما ينتج عن أمور الجريمة وعدم إحساس المواطن بالامان حدوث مساندة عامة للطرق المتشددة المتعلقة بأمور المخدرات والجريمة.

ي عرض دليل سياسيّة المخدرات لدى الاتّحاد الدوليّ لسياسة المخدرات براهين وأمثلة عمليّة في أنّ واحد عن أفضل الأعراف كما ت عرض توصيات شاملة لتوجيه صانعي السياسة المخدراتية في تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج المخدرات، ويقدّم هذا المخلص التّنفيذيّ مقدّمة موجزة عن المواضيع المطروحة في الدليل - وإذا رغبت بتنزيل الدليل كاملًا فإنّه متوفّر في الموقع [www.idpc.net](http://www.idpc.net)

## الفصل 1 - المبادئ الرئيّة

ينطوي القسم الأول من إرشادات (دليل) سياسة الاتّحاد الدوليّ لسياسة المخدرات بشكل واضح على خمس مبادئ للسياسات الفعّالة والإنسانية للمخدرات.

**1. يجب العمل على تطوير سياسات المخدرات من خلال التقيّم الهيكليّ والموضوعيّ للأولويات والاثباتات.** يسرّط الدليل الأضواء على أهميّة القيام بإعداد تقيّم موضوعيّ ومستقلّ للسياسات المنفذة في مجالّات سياسة العمل ذات الحساسية السياسيّة. وبدلاً من قياس عدد المصادرات والاعتقالات يجب على هذه التقيّمات التركيز على المدى الذي خفضت به هذه السياسات والبرامج الجرائم المرتبطة بالمخدرات والمشاكل الصحيّة والاجتماعيّة. من المفهوم بأن صانعي السياسة حذرين من الدراسات التي قد تسرّط الضوء على الإخفاقات أو تشيّر المسائل السياسيّة الصعبة ولكن مع التزمّام بفهم أوسع مجالّ من إطار السياسة الذي يعرّض أسسها إذا كان علينا الاستفادة من تجاربنا. لذلك فإنّ المقياس الزمنيّ هام أيضاً - ذلك لأنّ مراجعة السياسات خلال فترة وجيزة جداً سيّجعل من الصعب تقيّم التوجّهات والآثار بينمّا تعني الطبعيّة المتحرّكة سرّيعاً للأسواق المخدرات وأنماط الاستخدام بأنه لا يمكن للحكومات حصر نفسها في استراتيجيات ثابتة لفترات طويلة.

**2. يجب إتخاذ كافة الأنشطة وفقاً للالتزام بالقانون الدوليّ لحقوق الإنسان.** ولم يحدث إلاّ خلال الأونة الأخيرة أنّ باشر الباحثون ومحلّلو السياسة في فحص الطرق المختلفة التي يمكن للسياسات وبرامج المخدرات أن تنتهك الحقوق الأساسيّة والحريّات التي يقدّسها ميثاق الأمم المتّحدة والمؤتمرات اللاحقة والاعلانات التي تصنّع الوعاء العمليّ لحقوق الإنسان. وقد تشتمل هكذا إنتهكات على إستخدام عقوبة الاعدام والعقوبات القضيائيّة المتشدّدة جداً أو الأحكام التي لا تتلائم مع تعديّات المخدرات والانتهاكات غير المبرّرة للخصوصيّات، بل الحالات الواسعة الانتشار لمنع الدخول والوصول الى الخدمات الصحيّة الأساسيّة أو إستخدام وسائل التعذيب والعقوبات القاسية وغير الإنسانية تحت إسم معالجة المخدرات. تعتبر كافة أنشطة مراقبة المخدرات المذكورة من اقضية مباشرة للالتزامات الدوليّة للحكومات لترويج وحماية الحقوق الإنسانية. بناءً عليه يعرّض التزمّام بسياسات مراجعة المخدرات مع التزمّامات حقوق الإنسان مبدأ رئيسيّاً لتطوير ومراجعة سياسات المخدرات.

**3. ضرورة تركيز سياسات المخدرات على الحد من الآثار الضارة - بدلاً من قياس - إستخدام المخدرات وأسواقها.** وكانّ الدول خلال العقد السابق قد سلّطت الكثير من جهودها لمراقبة المخدرات على تخفيض ثقل أسواق المخدرات وبشكل أساسيّ من خلال الوسائل الوقائيّة تبعاً لمبدأ الردع مع تقدّمه بأن ذلك قد يخفف الآثار المصاحبة للمخدرات غير أنّ هذه المحاولات أخفقت بشكل ذريع وكثيراً ما أدت إلى إلحاق أضرار إضافية. فعلى سبيل المثال فإنّ القوانين التي تجرم إستخدام المخدرات وحيازة أدوات الحقن تشجّع الشرطة على إزعاج الأشخاص الذين يستخدمون المخدرات في أماكن تبادل إبر الحقن وابعادهم عن تلقي خدمات منع الاصابة بالتهاب الكبد ونقص المناعة

المكتسبة وهي الخدمات التي يحتاجونها بشكل لا غنى عنه وبالتالي تؤدي إلى زيادة انتشار الأوبئة المرضية بين السكان المعرضين لذلك. وقد كشفت الاثباتات المتوفرة بأن السياسات والبرامج التي ترمي وتهدف بشكل واضح جلي الى الحد من أضرار محددة هي أكثر فعالية من تلك السياسات والبرامج التي تحاول خلق مجتمع "خال من المخدرات". غالباً ما يشير مصطلح "تخفيف الأضرار" الى إجراءات ترويج الصراحة مثل برامج تبادل الأبر ومنع المخدرات والعلاج والبرامج الأخرى لمساندة المجتمع، كما أنه ينطوي ايضاً على الإجراءات التي ترمي الى التخفيف على نطاق واسع للأضرار المصاحبة للمخدرات لكل فرد وللمجتمع والسكان على نطاق عام. بناء على ذلك يعتبر تخفيض الأضرار طريقة ذراعية (براغماتية) تدرك بأن التخفيف الشامل لثقل اسواق المخدرات واستخدامها ليس السبيل الوحيد أو حتى الأكثر أهمية لأهداف سياسة المخدرات. وبناء على ذلك فإن على الحكومات المباشرة بتقويم الأضرار المصاحبة للمخدرات ذات الآثار الأكثر سلبية على المواطنين سعياً لتصميم وتنفيذ سياسات فعالة للمخدرات.

**4. يجب توجيه السياسة والأنشطة صوب ترويج مضمون اجتماعي للمجموعات المهمشة وليس التركيز على الإجراءات العقابية تجاههم.** تستند الحرب على المخدرات كحد أدنى جزئياً الى الفكرة القائلة بأنه إذا عرض المجتمع رفضاً كاملاً لاستخدام المخدرات وأن الهيئات الحكومية تبذل جهوداً حقيقية لفرز ومعالجة مستخدمي المخدرات فإن المستخدمين المحتملين سيرتدون عن ذئب من المشاركة بمخدرات غير مشروعة ومحرمة. وبناء على ذلك فإن العديد من أوجه الاستراتيجيات الحالية للمخدرات قائمة على النظرية القائلة بأن الاستبعاد الاجتماعي – عبر الانتشار السريع لاعتقال ومعالجة مستخدمي المخدرات واختبار المخدرات والابعاد عن المدارس وامكن العمل ومنع الاستفادة من جزاي الدولة – يشكل رادعاً أمام استخدام المخدرات. ومع ذلك، نادراً ما تتم مبادئ الردع في الواقع. والأهم من ذلك، فإن إجراءات الاستبعاد المذكورة كثيراً ما يتم تطبيقها على مجموعات معينة فعلياً بالمجتمع – الفقراء والاقليات العرقية والمهاجرين – وذلك وبالوقت ذاته حين تحاول البرامج الاجتماعية الحكومية والتنموية الاقتصادية زيادة ضم هذه المجموعات ذاتها. لذا يمكن لسياسات مراقبة المخدرات المذكورة أن تنسف وبدون قصد أعمال برامج التنموية الاجتماعية والاقتصادية. وبناء على ذلك، يفتقر الحد الدولي لسياسة المخدرات بأن تستند استراتيجيات المخدرات الوطنية الى مبدأ الاحتواء الاجتماعي وأن ترمي الى مضاعفة الدمج الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والمجتمعات المهمشة حيث تزدهر حالي اسواق واستخدام المخدرات. وانطلاقاً من ذلك، فإن التحالف الأقوى بين رقابة المخدرات واستراتيجيات التنموية ضرورية جداً.

**5. يجب على الحكومات بناء وإرساء علاقات مفتوحة وبناءة مع المجتمع المدني في تداول وتقديم استراتيجياتها.** كثيراً ما قادت الحساسيات السياسية صناع السياسة الى النظر الى المجتمع المدني بأنه مشكلة يجب تفاديها. ومع ذلك، تعتبر المنظمات غير الحكومية ومستخدمي المخدرات وممثلي تنميتها مصدراً لا غنى عنها للتجربة والخبرة نظراً لفهمها للأسواق غير المشروعة والمجتمعات المستهدفة للمخدرات. أما المبادئ الرئيسية للمشاركة الايجابية بالمجتمع المدني فهي :

- مؤازرة صياغة السياسة المناسبة وتحديد الاولويات المستندة الى المشورة العملية والاثباتات العملية.
- تعزيز المساندة السياسية في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الملأىمة.
- تسهيل الاتصالات الفعالة بين صانعي السياسة والمساهمين الرئيسيين بالمجتمع المدني ومع التأكد من مشاركة العموم والمجتمعات في تخطيط التداخلات التي ستؤثر عليهم.

- التماس الشركات المفيدة المشتركة مع منظمات المجتمع المدني للقيام بالبرمجة المشتركة و/أو الأعمال المشتركة باعتبارهم من فني البرامج.
- تحفيز شبكة فاعلة من منظمات المجتمع المدني التي يمكنها مواصلة مساندة السياسة الفعالة وتصميم وتنفيذ برامجها.

تتناول الفصول الثلاثة التالية بشكل موجز الاثباتات والتجارب وأمثلة عن أفضل الأعراف وتقدم توصيات الى الحكومات الوطنية عن تصميم وتنفيذ سياسات مخدرات فعالة وانسانية.

## الفصل الثاني : العدالة الجنائية

إن للهيئات المكلفة بتنفيذ القانون وأنظمة العدالة الجنائية مهمة رئيسية في التجاوب مع أسواق المخدرات والجريمة المتعلقة بها. ومع ذلك فإن الاتحاد الدولي لسياسة المخدرات توصي الحكومات الوطنية بأن تنقل اهتمامها عن قياس مدى نجاحها من حيث عدد الاعتقالات والمحاكمات أو عن كمية المخدرات التي ألقت القبض عليها نظراً لأن اجراءات هذه الأعمال كما يبدو لم تخفف من ثقل المشكلة. وبدلاً من ذلك يجب تركيز الاستراتيجيات بشكل أكثر مباشرة على تخفيف الآثار الصحية والجنائية والاجتماعية لأسواق المخدرات واستخدامها. ويقتضي هذا تغيير للتركيز إجراء دراسة لاستراتيجيات العدالة والتكتيكات الجنائية شاملة:

1. **إعادة صياغة قوانين المخدرات**، لكي تميز بشكل أفضل بين العاملين المختلفين المتفاعلين في سوق المخدرات – المستخدمين غير المنظمين والمستخدمين الاتكاليين والموزعين الاجتماعيين والنقلين والموزعين تجارياً – وتركيز عقوبات قاسية على أولئك المسيطرين على أسواق المخدرات لتحقيق أرباح تجارية ملموسة.
2. **إعادة تركيز إستراتيجيات تنفيذ القانون** ، حتى ترمي بشكل صريح على الحد من العنف والغراء والفساد المصاحب للأسواق المخدرات وتسليط الاهتمام الأقصى على المجموعات الأكثر عنفاً وعديمة الرحمة بدلاً من المعتدين على مستوى منخفض. يجب تنفيذ هذه السياسات والبرامج من خلال علاقة وثيقة مع هيئات الصحة والهيئات الاجتماعية.
3. **تنفيذ برامج لتحويل صغار المعتدين عن اجراءات المحاكم الباهظة الكلفة أو الأحكام بالسجن**، وذلك سعياً للحد من تعبئة المحاكم وأنظمة السجن بحالات المخدرات الخفيفة والتي تعتبر باهظة الكلفة ومصدراً للمشاكل الإدارية ولا تساعد في التخفيف من المشكلة العامة للمخدرات.
4. **إستحداث استراتيجيات لسجن المخدرات** التي تضم بين الأمن والعلاج وإجراءات الصحة العامة سعياً لإدارة تركيز مستخدمي المخدرات في المؤسسات المزدهمة جداً فعليا الخاضعة لرقابة الحكومة.

## الفصل الثالث : البرامج الاجتماعية والصحية

دعوة الاتحاد الدولي لسياسة المخدرات لضخ استثمارات أكبر في منع ومعالجة وبرامج تخفيف الأضرار باعتبارها الكثر الطرق فعالية اقتصادية للحد من المشاكل الصحية والاجتماعية المصاحبة لأسواق المخدرات واستخدام المخدرات. وتدل الاثباتات العلمية وعدداً من الأمثلة عن أفضل الأعراف عن الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة المخدرات.

**1. المنع :** حيث أن منع تناول المخدرات هو الأسلوب الأفضل بشرك واضح للتعاطي بحدوث المشاكل لذا فقد كانت هناك شواهد قليلة فقط بأن الحملات العامة لمنع تناول المخدرات تخفف بفعلية من المستويات العامة لاستخدام المخدرات. ساهم العديد من هذه المبادرات في تحسين النوعية بالمخاطر أو ساهمت في إجراء تطويع عام في مهارات صنع القرار إلا أنها لم تحقق الهدف الأساسي أو تخفيف الانتشار أو تكاليف التطبيق. أظهرت الاثباتات المتوفرة بأن هناك علاقة مشتركة قائمة بين مستويات تعاطي المخدرات ضمن المجتمع والترابط الاجتماعي. وبعبارة أخرى، فإن المستويات المنخفضة من تناول المخدرات المسببة للمشاكل مرتبطة مع "العوامل الواقية" (الترابط الأسري والمجتمعات المتضامنة اجتماعياً والعدالة الاقتصادية وفرص التعليم والعمل وغير ذلك). إن فهم العوامل التي تجعل المجتمع أكثر عرضة لاستخدام المخدرات المسبب للمشاكل سيساعد صانعي القرار من الحد من المخاطر عبر تنفيذ مشاريع تنموية اجتماعية اقتصادية مستهدفة. وإذ تبدو هذه الطريقة تحدياً رئيسياً أمام الحكومات والمجتمعات المحلية إلا أنها ستكون من أكثر الطرق فعالية للحد من ثقل السوق العام للمخدرات ومستويات الاستخدام الحافلة بالمشاكل على المدى الطويل.

**2. معالجة الاعتماد على المخدرات:** تستند معالجة الاعتماد على المخدرات إلى المبدأ القائل بأن تعاطي المخدرات وبما يمكن علاجه بدلاً من الاخفاق المعنوي أو الجرمية. تدل الاثباتات المتوفرة بأن البرامج الحسنة التصميم والمقدمة يمكن أن تؤدي إلى تخفيض ملحوس في المشاكل الصحية والجرائم المصاحبة للاعتماد على المخدرات. ينصب تركيز هذا الفصل على حاجة الحكومات لتطويع أنظمة علاج متكاملة تنطوي على آليات فرز وتعريف الأفراد المتعاطين للمخدرات واتاحة الفرصة أمامهم إلى تشكيلة من برامج العلاج وإدارة إعادة دمجم بالعمل والسكن والحياة الاجتماعية وبالتالي يجب تصميمها وتنفيذها من خلال الشراكات مع الهيئات الصحية والشؤون الاجتماعية والعدالة الجنائية.

**3. الحد من الأضرار:** تتوفر إثباتات واضحة بأن تنفيذ تشكيلة من الأنشطة للإقلال من العدوى مثل نقص المناعة المكتسبة/ إيدز والتهاب الكبد أو مستوى الوفيات نتيجة تعاطي جرعات كبيرة. وإذا كانت هذه الأنشطة لا تؤدي إلى الحد من المستوى العام للطب إلا أنها فعالة في الحد من بعض الآثار الصحية والاجتماعية للإبتكاح على المخدرات وبالتالي يجب توفيرها على نطاق واسع في المجالات التي تكون بها الأضرار الصحية الناتجة عن استخدام المخدرات مثيرة للقلق.

## الفصل الرابع : تقوية المجتمعات

تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة أقسام ترمي الى ترويج مبادئ الانصهار والتنموية الاجتماعية:

**1. الحد من عنف أسواق المخدرات:** ينص هذا القسم على تسليط الضوء على مختلف أمثلة الأعراف الحسنة ويخلص الى أن إستراتيجيات تنفيذ القانون يجب أن تكون مصممة ومنفذة فقط بعد فهم واضح لهيكله وديناميكية أسواق المخدرات غير المشروعة. يجب أن تتركز الجهود على أعمال العنف المصاحبة للأسواق المخدرات بدلا من مدى ثقلها العام والتخفيف من مستويات الظلم الاجتماعي - الاقتصادي في المجالات الأكثر أثرا بهم.

**2. ترويج أسباب الرزق البديلة:** بعد تقييم الاثباتات المتوفرة فقد تبين لدى الاتحاد الدولي لسياسة المخدرات بأن التخلص من المحصول باهظ التكلفة وذو آثار سلبية فقط على الفقرات والمزارعين المهمشين. يمكن لطريقة توفير أسباب بديلة ذات المراحل الملائمة والتي تؤدي الى استراتيجيات تنموية شاملة مصممة لتحسين النوعية العامة للمنتجين الفلاحين أن تخفف بشكل فعال من زراعة المحاصيل الموجهة لأسواق المخدرات غير الشرعية.

**3. حماية حقوق الأشخاص الفطريين (البسطاء):** يتركز هذا القسم الأخير من الدليل على الانتهكات اللاحقة بحقوق الأفراد العاديين البسطاء تحت إسم مراقبة المخدرات. يقترح الاتحاد الدولي لسياسة المخدرات طريقة تحترم هذه الحقوق وتقدم إثباتات بأن هذه السياسات لا تؤدي الى زيادة في انتاج واستهلاك المخدرات. تم نشر هذا الدليل سنة 2002 بعد بحوث تعاونية وجهود استشارية مع شبكتنا العالمية من الخبراء. وسيتم تحديثه دوريا لكي يعكس أحدث الاثباتات - والأمثلة عن أفضل الممارسات في مجال سياسة المخدرات.

يرجى الرجوع الى موقعنا على الشبكة ([www.idpc.net](http://www.idpc.net)) أو الإتصال بسكرتاري الاتحاد الدولي لسياسة المخدرات ([contact@idpc.net](mailto:contact@idpc.net)) لمزيد من المعلومات عن دليل سياسة المخدرات لدى الاتحاد الدولي لسياسة المخدرات.

تتوفر النشرة الكاملة من الدليل في موقع الاتحاد الدولي لسياسة المخدرات على شبكة الانترنت:

باللغة الانجليزية:

<http://www.idpc.net/publications/idpc-drug-policy-guide-version-1>

International Drug Policy Consortium  
c/o Release, 124-128 City Road, London  
EC1V 2NJ, United Kingdom

telephone: +44 (0)20 7324 2975  
email: [contact@idpc.net](mailto:contact@idpc.net)  
website: [www.idpc.net](http://www.idpc.net)

Copyright (C) 2010 International Drug Policy Consortium All rights reserved